### أصلحوا مراكبهم، وأعدوا شباكهم، لاغتنام فرصة لم يشهدوها منذ ٣٨ عاماً:

# صيادو السمك في غزة.. بين الفرحة بالتحرير، والخوف من المستقبل المجهول

**فايز أبوعون- غزة**

ما أن بزغ الفجر، وأشرقت الشمس، حتى بدأ الصياد سامح الهسي بشق طريقه وسط الأمواج العاتية، وبين الصخور المتناثرة، عائداً بقاربه الصغير الذي يملكه وأسرته باتجاه الشاطئ فرحاً بما ما ظفر به من أسماك متنوعة الأشكال والأحجام والألوان، عَلقت في شباكه بعد ليلة طويلة قضاها في انتظار ما سيرزقه الله من خيرات، مطلقاً العنان لحنجرته لتغني أغنية

**" شدُوا الهمة، الهمة قوية، مركب**
**يندە عالبحرية، يابحرية هيلا هيلا ".**

وقبل أن يصل رمال الشاطئ الناعمة، قفز الهسي ومن معه داخل الماء، ليسحبوا قاربهم إلى الشاطئ، وإنزال حمولتهم من الأسماك، فمنها ما هو من نوع الدنيس، والجرع، والسلطان إبراهيم، والجمبري و اللوكس باهظ الثمن، ونوع ثاني أقل سعراً كالسردين، والحباري، والمرمير، وأنواع أخرى كثيرة عكف كلاً منهم على توزيعها على صناديق خشبية صُنعت خصيصاً لهذا الغرض.

وقال: إذا ما بقي الاحتلال يسيطر على البحر، سيقف سداً منيعاً، وحائلاً قوياً بين عملنا بحرية، من أجل أن نغدوا خماصاً، ونعود بطاناً، لأننا كما سمعنا أنه انسحب عن القطاع براً، ولم يعلن انسحابه عنها بحراً وجواً، وهذا ما يجعلنا طوال الوقت متخوفين من أن يعودوا إلى ممارساتهم العدوانية ضدنا، وبالتالي إفساد فرحتنا وفرحة الشعب الفلسطيني بالنصر والتحرير.

من جهته قال نقيب الصيادين في غزة حيدر القوقا لـ "البيدر" أنه منذ اللحظات الأولى للإعلان عن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، تساءل الصيادون عن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على البحر، وإن كان سيزول كلياً، أم سيبقى يسيطر على المياه، ويحد من حركة الصيادين، ويعد عليهم أنفاسهم من خلال منعه إياهم من التقدم للمناطق التي تكثر فيها الأسماك وهي على عمق اثنا عشر ميلاً، أو أكثر.

وأشار القوقا إلى أن نحو ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ صياد ينتظرون بفارغ الصبر، الإبحار بقواربهم متعددة الأنواع والأحجام داخل البحر بحرية دون أن تعترض طريقهم قوات خفر السواحل الإسرائيلية "الشرطة البحرية" التي طالما مزقت شباكهم، وعطلت مراكبهم، وأطلقت النيران باتجاههم، لمنعهم من الصيد.

ويضيف، كثيرةٌ هي معاناة الصيادين، فمنهم من تم اعتقاله دون سبب، وإنما لإذلالهم وجعلهم يبحثون عن لقمة عيشهم بشق الأنفس، موضحاً أن من الصيادين من تم إعطاب مراكبهم، بإطلاق النار عليها، وآخرون جرى اعتقالهم ومصادرة مراكبهم بعد سحبها إلى داخل العمق الإسرائيلي، وحجزها في ميناء أسدود، أو مصادرة التصاريح التي بحوزتهم.

وحول عدد مراكب الصيد في قطاع غزة، وأنواعها، قال القوقا أن عدد المراكب في مدينة غزة لوحدها يتراوح ما بين ٥٥٠ إلى ٦٠٠ مركب، منها ما هو لنشات كبيرة، وأخرى صغيرة، وزوارق بماتور "حسكات"، وزوارق بدون ماتور، أما في دير البلح فيتراوح عددها بين ٨٠ إلى ١٠٠ مركب، وفي خان يونس بين ١٠٠ إلى ١٢٠، وفي رفح مثلها.

وأشار إلى أن المساحة المسموح الصيد فيها حسب الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي هي ٢٠ ميلاً، إلا أن سلطات الاحتلال لا تسمح بذلك على الإطلاق، بل وتطارد الصيادين حتى في مسافة ٦ أو ١٠ أميال أيضاً، وذلك إمعاناً في خنقهم اقتصادياً.

وأعرب القوقا عن أمله في أن تنفرج الأمور بعد الانسحاب، وأن تكون السيطرة الأمنية على البحر للفلسطينيين، حتى يشعروا بالأمن والأمان، ويستطيعون تأمين مصدر رزقهم وأطفالهم، وذلك كون الصيادين البالغ عددهم نحو ٣٠٠٠ صياد، يوفرون فرص عمل أخرى لأكثر من ضعفهم، من أصحاب عربات الكارو الذين يقومون بنقل البضائع للسوق، وأيضاً لأصحاب محطات الوقود، ولبائعي الأسماك في الأسواق، وللفنيين الذين يقومون بإصلاح المراكب وغيرهم الكثير.

وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلية قررت في خطة فك الارتباط الأحادية الجانب مع الفلسطينيين عدم السماح للصيادين الفلسطينيين بالإبحار خارج منطقة تمتد من ٨ إلى ١٠ كيلومترات من شاطئ غزة، والتي تقوم فيها البحرية الإسرائيلية بأعمال الدورية، ويمنع الصيادون أيضاً من الإبحار إلى مسافة تزيد عن نصف امتداد المياه الإقليمية لقطاع غزة.

وعن خسائر قطاع الصيد قال محمد زقوت الرئيس السابق لجمعية التوفيق للصيادين بغزة، إن إجمالي الخسائر منذ اندلاع الانتفاضة في ٢٨ أيلول عام ٢٠٠٠ وصل إلى ما يقارب ١٥ مليون دولار مع نهاية عام ٢٠٠٤، حيث كانت تمارس قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصيادين الفلسطينيين إجراءات تعسفية وغير أخلاقية، وتعتدي عليهم بكافة الأساليب والوسائل.

وأضاف زقوت أنه بسبب هذه الممارسات والاعتداءات منيت جمعية الصيادين بخسائر كبيرة فهي تمد يد العون للصيادين وتزودهم بالخدمات كوسائل الإنتاج، والمحروقات، والثلج، والشباك، ومع استمرار الوضع الحالي وتضييق الخناق على الصيادين ازدادت الديون عليهم ولم يعودوا يسددون التزاماتهم بالكامل للجمعية.

وتابع قائلاً: أن الديون المستحقة على الصيادين من تكاليف الشباك بلغت حوالي نصف مليون شيكل، لتجار محليين، كما وبلغت ديون الجمعية على الصيادين حوالي ٤ ملايين شيكل، واصفاً موسم الصيد طوال سنوات الانتفاضة، لا سيما خلال العام الماضي والنصف الأول من العام الحالي، بالسيئ جدا، حيث لا يمكن بأي حال مقارنته بمواسم الصيد بالأعوام ما قبل الانتفاضة.

كما أن المنطقة التي كانت تسمح قوات الاحتلال للصيادين النزول فيها، هي من ناحية فنية غير صالحة لمعيشة السمك، ولا يوجد فيها مخزون سمك لعدم وجود الصخور التي تعتبر مأوى لها، بالإضافة إلى أنهم كانوا يقومون بإغلاق المنطقة الجنوبية بالكامل ولا يسمح لصيادي غزة تجاوز منطقة دير البلح إلى الجنوب والتي تمثل نصف قطاع الصيد، الأمر الذي اختلف الآن كلياً حيث يجوب الصيادين البحر ذهاباً وإياباً من بيت حانون شمالاً، وحتى رفح جنوباً.

وأعرب الصياد سعيد الصعيدي عن أمله في أن يتحسن الوضع الآن عما كان عليه في السابق، حيث قال أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي دأبت منذ سنوات طويلة على مضايقتنا ومحاربتنا في مصدر رزقنا الوحيد، وحرماننا من حقنا الأساسي في العمل، وكانت تفرض علينا قيودا عديدة تحد من حرية عملنا، فضلا عن الممارسات الاستفزازية المستمرة بحقنا من قبل قوات خفر السواحل الإسرائيلية، التي تتعمد مطاردتنا وإطلاق النار باتجاهنا دون أي مبرر يذكر.

ويذكر أن هناك ما يعادل ٤٠ إلى ٥٠ عائلة في مخيم الشاطئ، تعمل في تنظيف السمك باعتباره أحد المصادر الرئيسية لدخل الأسرة، ويرتكز العمل في هذا المجال على النساء في هذه العائلات، حيث يعتمد العمل في تنظيف السمك على حجم الصيد المحلي، إضافة إلى حجم كميات السمك الذي يورد من إسرائيل.

وتعتبر النساء العاملات في هذا القطاع يمكن تسميتهن "بالعاملات بالقطعة"، حيث تعمل النساء على تنظيف صناديق السمك، لتجار محليين، أو لشركات إسرائيلية، ويتلقين أجرا زهيدا مقابل تنظيف كل صندوق من السمك، علما أن وقت التنظيف يستغرق وقتا طويلا، ويسبب لهن متاعب صحية، إلا أنهن يواصلن العمل فيه إسهاما منهن في تحسين الوضع المعيشي لأسرهن.

وحول الدور الذي تقوم به جمعية التوفيق التعاونية لصيادي الأسماك في غزة، قال رئيس الجمعية عاطف بكر أن الجمعية تعمل على تقديم خدمات للصيادين تتمثل في الوقود والثلج وشباك الصيد بأسعار مناسبة، كما تساهم مع الصيادين ب ٣٠٪ من رسوم التأمين الصحي، موضحاً أنه جراء الممارسات الإسرائيلية وإلحاق خسائر فادحة بالصيادين خلال انتفاضة الأقصى توقفت الجمعية عن المساهمة في رسوم التأمين الصحي للصيادين، ولم يستطع الكثير من الصيادين تغطية مصاريف الصيد للجمعية، مما أدى إلى تراكم الديون عليهم، والتي تقدر بنحو مليون ونصف المليون شيكل.

وأضاف بكر أنه على الرغم من توجه عدة مؤسسات دولية لمساعدة الصيادين في أزمتهم المعيشية الراهنة، إلا أن هذه الجهود لم تف بمتطلبات الصيادين، ولم تعوض خسائرهم الفادحة نتيجة حرمانهم من العمل، وفرض الغرامات المالية الباهظة عليهم من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وأوضح أن المؤسسات الدولية التي قدمت هذه المساعدات هي مؤسسة (التعاون )، التي قدمت مشروع خلق فرص عمل، قامت من خلاله بتشغيل عدد من الصيادين من المنطقة الجنوبية لمدة شهر، بمعدل ١٠ دولارات يوميا، كما قدمت مؤسسة ( تمكين)، مساعدة للصيادين تمثلت بعقد محاضرات للصيادين حول الحفاظ على البيئة البحرية، مع إعطاء بدلات بسيطة لهم، فيما قدمت مؤسسة (UNDP ) شباك صيد لنحو عشرين صيادا، مع تدريبهم على طريقة استعمالها، لمدة ثلاثة شهور.

وبيّن أن الصيادين في منطقة المواصي في مدينتي خان يونس ورفح جنوب قطاع غزة بشكل خاص، كانوا يتعرضون لإجراءات إسرائيلية خانقة وعنصرية تستهدف ليس فقط حرمانهم من العمل، بل تحويل حياة سكان المواصي إلى جحيم لا يطاق بهدف دفعهم إلى الرحيل عن المنطقة، ومن ثم الاستيلاء عليها وضمها للمستوطنات الإسرائيلية المجاورة.

وكان صيادو الأسماك في مواصي خان يونس ورفح يعيشون منذ بداية انتفاضة الأقصى أوضاعا صعبة للغاية، فقد أغلقت قوات الاحتلال مناطق الصيد في المواصي بشكل كامل لشهور متواصلة، مما حرمهم من النزول للبحر لمزاولة مهنتهم، وحتى بعد أن أعادت سلطات الاحتلال رفع الحصار البحري عن منطقة المواصي في مدينتي رفح وخان يونس، فإنها كانت تطاردهم وتطلق النار باتجاههم داخل البحر رغم التزامهم بالصيد في مسافة لا تتجاوز ٦ أميال بحرية.

وأمام ذلك كله كان لا بد لمؤسسات حقوق الإنسان أن تدلي بدلوها في جانب الانتهاكات الإسرائيلية التي استمرت سنوات طويلة بحق الصيادين حيث قال المحامي راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أنه وحسب اتفاقية التسوية المرحلية، الفلسطينية الإسرائيلية، الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في مايو ١٩٩٤، فقد نصت المادة (١١) من البروتوكول الملحق بشأن انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية والترتيبات الأمنية على حق قوارب الصيد الفلسطينية الإبحار في المنطقة المعرفة ب "L"، والتي تمتد ٢٠ ميلا بحريا في البحر من الشاطئ.

وأوضح الصوراني أنه على الرغم من كون الاتفاقية مجحفة بحق الصيادين، كونها قلصت مسافة الصيد وحددتها ب٢٠ ميلا بحريا باتجاه الغرب، وعلى بعد ميل بحري من الجنوب ابتداء من الحدود المصرية، إلا أن الجانب الإسرائيلي لم يتقيد بالاتفاقية وقام بخرقها مرارا وتكرارا، حيث اتضحت الخروقات الإسرائيلية للاتفاقية من خلال فرض الحصار البحري على ساحل قطاع غزة لفترات متفاوتة، وتقليص المسافة المسموح للفلسطينيين الصيد فيها دون التنسيق مع الجانب الفلسطيني في تجاهل تام للاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، إضافة إلى الممارسات والمضايقات المستمرة ضد الصيادين الفلسطينيين في عرض البحر بهدف إرهابهم ودفعهم إلى ترك البحر.

وقال أن الإجراءات الإسرائيلية التعسفية المتصاعدة بحق الصيادين الفلسطينيين أدت إلى عزوف العديد منهم عن العمل في صيد الأسماك رغم أنهم لا يجيدون مهنة سواها، لكن الاحتلال جعلها رحلة موت وإرهاب حقيقي يواجهونه أثناء مزاولة عملهم في صيد الأسماك، موضحاً أن الكثير من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والدولية ترى أن قوات الاحتلال تقترف الكثير من الانتهاكات بحق الصيادين وليس هناك ما يبرر هذه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة خاصة أنهم يتقيدون بالمسافة المسموح الصيد بها.

وكانت هذه الاعتداءات ومازالت تشكل انتهاكا لحقوق الصيادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن انتهاك حقوقهم السياسية والمدنية.